اقتصاد

مشكوك بفعاليتها وتكلف وسطياً ٢٥ مليار ل.س في العام.. تعرقل الإنتاج ويتحمل معظمها المواطن

اعتراضات على تطبيق اللصاقة الليزرية على الأدوية ومطالبات لرئيس الحكومة بإعادة النظر بالموضوع

| الوطن

اعترض المجلس العلمي للصناعات الدوائية على تعميم وزارة الصحة الخاص باللصاقة الليزرية رقم ١٤١٩ | ٤ تاريخ ١٦ | ١ | ٢٠١٩، والمتضمن بدء تطبيق اللصاقة الليزرية على منتجات دوائية من ١ | ٢ | ٢٠١٩ وعلى بقية الزمر الدوائية من ١ | ٣ | ٢٠١٩.

وبين المجلس أن تطبيق هذا التعميم شبه مستحيل لعدة أسباب، عرضها في مذكرة موجهة لوزير الصحة نزار يازجي (حصلت «الوطن» على نسخة منه)، وتتضمن هذه الأسباب أن المعامل لم تحصل حتى تاريخه على الآلات التي يجب ربطها بخطوط الإنتاج واللازمة للتطبيق، كما أن التطبيق اليدوي، ناهيك عما يحصل به من أخطاء، بطيء ويتطلب توافر عمالة ليست قليلة وغير متوافرة في الوقت الحالي وتوفيرها يتطلب زمناً ليس بالقليل.

إضافة إلى أن تطبيق اللصاقة على المنتجات يدوياً سيؤخر عجلة الإنتاج ويبطئها ما سيؤثر سلباً في تأمين السوق الدوائية في الوقت الذي نسعى جميعاً لعدم حدوث بلبلة وعدم انتظام فيها وأصبحت مستقرة.

كما أن آلية تطبيق التعميم غير واضحة فلم توضح آلية التداخل بين الأدوية المصنعة والجاهزة وتتوافر في مستودعات الشركات والمستودعات والصيدليات والأدوية الحديثة التصنيع، إضافة لأن المهلة الزمنية الممنوحة للتطبيق غير عملية وغير قابلة للالتزام بها.

وبينت مذكرة المجلس أن موضوع الجدوى من تطبيق اللصاقة ما زال موضع تساؤل كبير، فمن ناحية محاربة التزوير، لا تعد اللصاقة؛ الطريقة المثلى لمحاربة التزوير، وهي بالذات يمكن تزويرها، وبحالة تزويرها ووضعها على منتج مزور ستنشر عنه.

كما أن المعتمد عالمياً حالياً لتتبع الدواء وحمايته هو تطبيق نظام أكثر دقة وعملي ولا يؤثر في عجلة الإنتاج هو (Data matrix pharmacode)– وهو كود خاص بالصناعات الدوائية–.

وبينت المذكرة أن تطبيق اللصاقة سيكلف الصناعات الدوائية عبئاً مالياً وتكلفة إضافية ستحسم من عائدات المعمل وخاصة للأدوية الشعبية الرخيصة الثمن، فثمن آلات التطبيق يتراوح بين ٨٠٠٠ دولار إلى ٣٥٠٠٠ دولار للآلة الواحدة، بحسب طاقة إنتاجها، مع أخذ العلم بأن كل خط إنتاج يتطلب وجود آلة خاصة به، وفيما لو تم طلب شراء الآلات فإن زمن توريدها سيكون عدة أشهر، إذا توافر التمويل اللازم.

وختمت المذكرة بأن الصناعة الدوائية ستتحمل عبئاً مالياً إضافياً وعرقلة للإنتاج في الوقت الذي نناضل فيه جميعاً لدفع العجلة الإنتاجية وتأمين الأمن الدوائي لبلدنا الحبيب، «وحسب التوجيهات بضرورة التشاركية بصنع القرار بين الجهات الحكومية والقطاع الصناعي بهدف الوصول إلى قرارات متكاملة هدفها المصلحة العامة ودفع عجلة الإنتاج نقترح مراجعة موضوع اللصاقة للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق وتحقق الهدف المقصود».

وطلبت مذكرة المجلس العلمي للصناعات الدوائية الموافقة على تأجيل التطبيق حتى يتسنى للجميع، صناعة وصناع قرار، إيجاد الوسيلة المناسبة لمحاربة التزوير والأدوية المهربة بما يضمن حق الوطن والمواطن، واقترحت الموافقة على تحديد اجتماع تنسيقي مع الصناعات الدوائية للمناقشة وتحديد آليات العمل بما يضمن استمرار الإنتاج وتحقيق المطلوب.

وحتى الآن لم يعقد هذا الاجتماع لأن وزير الصحة لم يحدد موعداً مع المعنيين في الصناعة الدوائية وأصحاب المعامل.

باهتمام رئيس الحكومة

لم يتوقف المجلس العلمي للصناعات الدوائية عند هذا الحدّ في الإصرار على مطالبه بإعادة النظر بموضوع اللصاقة الليزرية، إذ قام بإرسال كتاب آخر، أكثر تفصيلاً، لرئيس مجلس الوزراء عماد خميس (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تضمن ملاحظات حول مبررات وآليات تطبيق اللصاقة وجدواها، نظراً لعدم التشاور مع المعنيين بالصناعة الدوائية، وذلك بعد صدور المرسوم القاضي بتطبيق رسوم جديدة ولصاقة ليزرية على المنتجات المحلية والمستوردة ومن ضمنها المنتجات الدوائية والطبية.

واشتملت الملاحظات على أن مشروع المرسوم تم تقديمه من دون أي اتصال أو تشاور مع الصناعيين المعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق اللصاقة، وآليات التطبيق وانعكاساتها المباشرة على التكلفة، «وهذا ما يتخالف مع التوجيهات بالتشاركية بصنع القرار بين الجهات الحكومية والقطاع الصناعي بهدف الوصول إلى قرارات متكاملة هدفها المصلحة العامة ودفع عجلة الإنتاج».

كما أن الهدف المعلن لتطبيق اللصاقة الليزية هو محاربة تزوير الأدوية، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الأدوية السورية رخيصة الثمن، ومتوفرة ولا مبرر لدى المزورين لتزويرها، كما أن محاربة تزوير الأدوية لا يتم بتطبيق لصاقة ليزرية التي أصبحت نفسها غير ذي فائدة لعدة أسباب تتمثل بأن اللصاقة الليزرية قابلة للتزوير، وإذا وضعت لصاقة مزورة على بضاعة مزورة أضفت عليها صفة الشرعية وسيصبح من شبه المستحيل استئصال البضاعة المزورة من السوق، علماً بأنه تتوافر أنظمة عالمية متطورة لمحاربة تزوير الأدوية تؤمن وسم كل علبة منتجة برقم خاص بالمعمل لا يمكن تزويره وهو النظام المعتمد عالمياً حالياً Data matrix (مصفوفة البيانات).

كما أن تطبيق اللصاقة على المنتجات الدوائية سيخفض الطاقة الإنتاجية بنسبة تعادل ٥٠ بالمئة، وذلك لتشكيل عنق زجاجة يعرقل انسيابية العجلة الإنتاجية «في الوقت الذي نحن أحوج ما نكون لرفع الطاقات الإنتاجية تلبية للسوق المحلية ولأسواق التصدير».

بالإضافة إلى أن تطبيق اللصاقة سيحمل المعمل والمواطن أعباء كبيرة ليس بالمقدور تحملها في الوقت الحاضر، وتتلخص هذه الأعباء بأن تطبيق اللصاقة يدوياً يتطلب توافر كادر عمال جديد ومكان للتطبيق تعادل مساحته مساحة قسم التعليب والكرتنة، إضافة إلى بطء الإنتاج وعرقلته، وسيؤدي هذا إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية في وقت نحن بأمس الحاجة لزيادتها لتغطية السوق والتصدير.

أما التطبيق الآلي للصاقة، فإنه يتطلب شراء آلات جديدة تناسب الطاقة الإنتاجية مع تأمين كوادر مناسبة لتشغيلها، وتضمن الأعباء المالية المترتبة عن تطبيق هذه اللصاقة؛ تكلفة اللصاقة نفسها بحدود ٦,٨٥ ليرات سورية للصاقة الواحدة، وذلك وبحسب مكان طباعتها، إضافة إلى الرسم المفروض على اللصاقة وهو ٦ ل.س لكل علبة، أي أن تكلفة طباعة اللصاقة ورسومها لكل علبة يزيد على ١٢ ل.س.

علماً بأن تطبيق اللصاقة على العلبة يتطلب وجود آلة يبلغ سعرها، بحسب طاقتها الإنتاجية، بين ١٠٠٠٠ و١٥٠٠٠٠ دولار، كما يتطلب المعمل وحسب خطوطه الإنتاجية وطاقتها توافر بين آلة واحدة و ٦ آلات، لأن طاقة الإنتاج لبعض الخطوط تبلغ ١٠٠٠٠٠ حتى ٢٠٠٠٠٠ علبة في اليوم، فإذا اعتبر أن وسطي عدد الآلات لكل معمل هو ثلاث آلات تكون تكلفة شرائها بين ٤٥٠٠٠ و٤٥٠٠٠٠ دولار.

كما تتطلب كل آلة ثلاثة عمال لتشغيلها، حسب الورديات وبأجور سنوية ٦ ملايين ل.س سنوياً بالحد الأدنى، أي كل معمل يحتاج إلى ٩ عمال براتب سنوي ٥,٤ ملايين ل.س.

مما سبق، استنتج كتاب مجلس الصناعات الدوائية الموجه لرئيس الحكومة أن الأعباء السنوية في الحد الأدنى، بمعنى إنتاج ١٠ آلاف علبة باليوم، تصل إلى ١٥٠٠٠٠ ليرة تكلفة طباعة ورسوم، أي بالسنة ٤٥ مليون ل.س، يضاف إليها رواتب العمال ٥,٤ ملايين فتصبح ٥٠,٤ مليوناً بالسنة.

أما بالحد الوسطي، بمعنى إنتاج ٥٠ ألف علبة باليوم، فالتكلفة ٧٥٠٠٠٠ ل.س باليوم، أي ٢٢٥ مليوناً بالسنة، يضاف إليها رواتب العمال ٥,٤ فتصبح ٢٣٠,٤ مليوناً بالسنة، علماً أنه في حال وجود ثلاثة خطوط إنتاج ذات طاقة إنتاجية عالية، تصبح التكلفة مضاعفة.

وفيما يخص أعباء شراء الآلات، بين الكتاب أن الحد الأدنى هو ٤٥٠٠٠ دولار وتعادل ٢٣ مليون ل.س أو ٢٣٠ مليون ل.س، ووسطي ١٣٠ مليون ل.س لكل معمل.

وبين المجلس أنه بوجود ٧٣ معملاً منتجاً أو على وشك المباشرة بالإنتاج، فإن الأعباء مجتمعة تصبح ٣,٥٥ ملايين دولار وتعادل ٢ مليار ل.س لتكلفة شراء الآلات، إضافة إلى تكلفة سنوية بالحد الأدنى ٥,١٦٦ مليارات ل.س، وتكلفة سنوية وسطية ٢٤,١٢ مليار ل.س، مع أعباء زيادة الرسوم السنوية التي تقدر بما يزيد على ١٤ مليون ل.س لكل معمل أي ما يعادل مليار ل.س سنوياً.

وختم المجلس كتابه بأنه مما سبق يتبين أن الأعباء السنوية الإضافية على صناعة الدواء جراء تطبيق لصاقة مشكوك بفعاليتها هي وسطياً ٢٥ مليار ل.س، هذه الأعباء مضافة إلى الصعوبات الاقتصادية الحالية ستكون معرقلاً رئيساً للإنتاج والتأمين الدوائي وسيتحمل معظمها المواطن، وستشكل هذه الأعباء زيادة بالتكلفة العلاجية الحالية تقدر بـ٢٥ بالمئة بالحد الأدنى على المواطن، ناهيك عن عرقلة العجلة الإنتاجية وتشكل عنق زجاجة ببطء تأمين الدواء للأسواق المحلية، وخاصة أن المرسوم تضمن عقوبة السجن للمخالف لأحكامه، وهذا يوضح أن الصناعة ستتحمل عبئاً مالياً إضافياً وعرقلة للإنتاج في الوقت الذي يناضل فيه الجميع لدفع العجلة الإنتاجية وتأمين الأمن الدوائي لبلدنا الحبيب، مع أن المعامل غرمت بدفع مبلغ يعادل تكلفة طباعة مليون علبة لكل معمل ورسومها أي ما يعادل ١٢ مليون ل.س لكل معمل وذلك قبل طباعة اللصاقات وتطبيقها.

طلب المجلس من رئيس مجلس الوزراء النظر في جدوى التطبيق وتأثيره السلبي في الصناعة وتطورها وطالب بالبحث المشترك، صناعة وصناع قرار، بإيجاد الوسيلة المناسبة لمحاربة التزوير وتسويق الأدوية المهربة بما يضمن حق الوطن والمواطن.

رفض معاون وزير الصحة للشؤون الدوائية حبيب عبود التصريح بخصوص الاجتماع المنعقد حول موضوع اللصاقات الليزرية، نافياً أن يكون هناك أي اجتماع بخصوص الموضوع. وخلال الاتصال الهاتفي رفض عبود التصريح لـ«الوطن» وأنهى المكالمة.

> الحكومة تدعم الصناعة ما عدا معامل الدواء!

«المركزي» في «الأربعاء التجاري»:

مليون ليرة الحد الأدنى لشهادة الإيداع التقليدية والإيداع الإسلامي قيد الإعداد

| وفاء جديد

نظمت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعاء التجاري أمس بالتعاون مع مصرف سورية المركزي تحت عنوان «شهادات الإيداع بالليرة السورية الموجهة للمصارف العاملة التقليدية»، بين خلالها مدير الغرفة عامر خربوطلي أن إصدار قرار شهادات الإيداع بالليرة السورية قرار غير مسبوق بتاريخ مصرف سورية المركزي، موضحاً أن هذا القرار جزء من أدوات السياسة النقدية التي تشمل سعر الفائدة والتحكم بالكتلة النقدية.

ولفت خربوطلي إلى أن غرفة تجارة دمشق جزء من الحراك الاقتصادي، ويجب أن تواكب كل القرارات التي تصدر في هذا المجال، مؤكداً أن هناك حالة غير مسبوقة في السوق السورية تتمثل في التضخم الركودي التي أشار البرنامج الوطني لما بعد الأزمة إلى ضرورة معالجتها.

وأشار إلى أن سبب حالة الركود التضخمي اليوم وجود كتلة نقدية كبيرة، موزعة بطريقة لا تعطي انعكاسات على انتعاش السوق، لذا يلاحظ أن هناك ركوداً في الأسواق والمبيعات، لافتاً إلى أن شهادات الإيداع ستمتص هذه الكتلة النقدية كما أنها سوف تجذب إيداعات جديدة ستقوم المصارف الخاصة والعامة بإعادة توظيفها في مشاريع تؤدي إلى خدمة وتطوير الاقتصاد الوطني.

بدوره لفت مدير الدين العام والأوراق المالية في مصرف سورية المركزي محمد زين الدين إلى أن قرار إصدار شهادات الإيداع بالليرة السورية مشروع قديم للمصرف المركزي بدأ عام ٢٠٠٩ ولكن مع الأزمة تم التريث بإصدار الشهادات وأتى الوقت المناسب مع مرحلة إعادة الإعمار والظروف الاقتصادية المناسبة ومعطيات القطاع المصرفي والمالي في سورية.

وأكد زين الدين أن الشهادات موجهة حالياً للمصارف التقليدية حصراً، موضحاً أن للشهادة قيمة اسمية ستصدر بها والتي ستكون متضمنة في نشرة الإصدار، مبيناً أن الحد الأدنى لهذه القيمة مليون ليرة سورية، وممكن أن تكون من مضاعفات المليون، وهذا يرتبط بالتناسب مع حجم عمل المصارف ومع معطيات السياسة النقدية وظروفها.

وفيما يتعلق بآجال شهادة الإيداع لفت زين الدين إلى أنها لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة ولكن يحق لمجلس النقد والتسليف اقتراح أو التوجيه بآجال أخرى مختلفة ممكن تصل من أسبوع ولأكثر من سنة أو سنتين، مبيناً أن كل الشهادات التي آجالها سنة وما دون يتم تداولها بين المصارف لكن في حال تم اقتراح آجال مختلفة أخرى أكثر من سنة سيتم التنسيق وفق القرار الناظم مع سوق دمشق للأوراق المالية لوضع الآلية المناسبة للتداول لافتاً إلى أن شهادات الإيداع تصدر بخصم إصدار.

وأكد أن قابلية التداول محصورة بين المصارف التقليدية الموجه إليها الاكتتاب، مشيراً إلى عدم تدخل المصرف المركزي في عملية التداول والأسعار، وستكون السيطرة الأساسية على عملية التداول من السوق لكن من الضروري أن يكون مصرف سورية المركزي على معرفة بهذه العمليات.

ولفت زين الدين إلى أن شهادات الإيداع لا تعتبر من الاحتياطي النقدي الإلزامي للمصارف، كما أنها مستثناة من التركزات والمحفظة الائتمانية، مشيراً إلى أن العمل جار على إعداد النسخة النهائية من شهادات إيداع إسلامية، مبيناً أن شهادات الإيداع ومع مراعاتها لخصوصية الاقتصاد السوري والسياسة النقدية لمصرف سورية المركزي تم توخي المعايير المثلى في إصدار شهادات الإيداع كأوراق مالية وتم الإطلاع على التجارب النظرية لدول أخرى في هذا المجال.

وأكد أن شهادات الإيداع من الأدوات التي يمكن أن تلجأ إليها السياسة النقدية لتصل إلى أهدافها المتمثلة باستقرار الأسعار.

مشيراً إلى أن المصرف المركزي اليوم وفر أداة قابلة للتداول بين المصارف وهذا سيكون خطوة أولى لتفعيل سوق مالي، كما أن شهادات الإيداع اليوم توفر قناة توظيف جديدة أخرى إلى جانب قنوات التوظيف المتاحة للمصارف التقليدية الأمر الذي شجع المصارف على كسب المزيد من الأموال كودائع ومن ثم توجيهها نحو الاستثمارات المناسبة.

وبخصوص الجهات المؤهلة للاكتتاب لفت إلى أنها حالياً للمصارف التقليدية العاملة ويمكن أن تكون المؤسسات المالية التي تقبل الودائع كافة مثل مؤسسات التمويل الصغير، ويمكن أن تكون أيضاً مؤسسات مالية أخرى لا تقبل الودائع لكن بتوجيهات مجلس النقد والتسليف، مبيناً أنه يحق للجنة السياسية النقدية التابعة لمجلس النقد والتسليف اقتراح الجهات المؤهلة الأخرى، مشيراً إلى أنه قد يكون من المفيد أن تندرج مؤسسات مالية أخرى بالاكتتاب كشركات التأمين لكن هذا الخيار له معطياته وظروفه التي تحكمه، مؤكداً أنه ليس بإمكان الأفراد الاكتتاب على شهادات الإيداع.

هذا وتركزت المداخلات خلال الندوة حول الآلية المعتمدة لإلغاء الإصدار وأزمة السيولة وتكدس الأموال بالمصارف ومعدلات الفائدة على الودائع والحد الأقصى للاكتتاب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح زين الدين أن العمل جار على إعداد مشروع قرار لشهادات إيداع خاصة بالمصارف الإسلامية يضمن تناسبها مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وسوف تكتتب عليها المصارف الإسلامية وغير الإسلامية.

---

١٤٥ ألف حرامي كهرباء منهم ٢٥ ألف تاجر وصناعي

٣٢,٧ مليار ليرة خسارة «الكهرباء» نتيجة السرقات في خمس سنوات

| قصي أحمد المحمد

سجّلت وزارة الكهرباء خسارة في التيار الكهربائي بسبب السرقات نحو ٥٤٥ مليون كيلو واط ساعي خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠١٤– ٢٠١٨).

وبحسب بيانات المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فقد بلغ العدد الإجمالي لضبوط الاستجرار غير المشروع على مدار السنوات الخمس الماضية نحو ١٤٥,٥٢ ألف ضبط، منها ١١٩,٩٦ ألف ضبط بحق أصحاب المنازل، وقد بلغ العدد الأكبر منها خلال عام ٢٠١٤ حيث نظّم أكثر من ٣٣ ألف ضبط، وأقلها خلال عام ٢٠١٦ حيث نظم ١٥ ألف ضبط، أمّا خلال ٢٠١٨ نظّم ما يزيد عن ٢٥ ألف ضبط، و٢٤ ألف ضبط خلال ٢٠١٧ وما يزيد عن ٢٢ ألف ضبط خلال ٢٠١٥.

وبالنسبة لضبوط التي تم تسجيلها بحق التجار والصناعيين، فقد بلغ العدد الإجمالي لها أيضاً ٢٤,٨ ألف ضبط، بالإضافة إلى ٧٦٤ ضبطاً نظّمت بحق أصحاب مراكز التحويل الخاصة.

وبحسبة بسيطة، فقد بلغت القيمة المالية للكهرباء المسروقة بحسب الضبوط ٣٢,٧ مليار ليرة سورية، على اعتبار أنّ التكلفة الإنتاجية للكيلو واط الساعي الواحد ٦٠ ليرة سورية، أي بوسطي يومي تقريب نحو ١٨ مليون ليرة سورية.

وحسب السنوات الخمس الماضية، سجلت الوزارة أكبر كمية من الكهرباء المسروقة في العام ٢٠١٤ حيث قدّرت ما يقارب ١٥٠ مليون كيلو واط ساعي، أمّا المرتبة الثانية كانت في العام الماضي حيث تم تسجيل ما يقارب ١٢٦,٥ مليون كيلو واط ساعي، والمرتبة الثالثة للخسارة كانت في عام ٢٠١٥ حيث تم تسجيل ١٠٧ ملايين كيلو واط ساعي.

وشهد العامان ٢٠١٦ و٢٠١٧ انخفاضاً في كمية الكهرباء المسروقة بشكل عام حيث سجّل خلال عام ٢٠١٦ نحو ٧٦ مليون كيلو واط ساعي و خلال عام ٢٠١٧ سجل ما يقارب ٨٥ مليون كيلو واط ساعي.

وبدوره بيّن مدير مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أسباب الارتفاع الكبير في الضبوط خلال عام ٢٠١٤ كون البلد في حالة حرب ما دفع ضعفاء النفوس إلى زيادة الاستجرار غير المشروع، بالتوازي مع زيادة الحملات التي يقوم بها عناصر الضابطة العدلية من أجل قمع ظاهرة السرقات والتعديات على الشبكة.

واعتبر المدير أنّ انخفاض عدد الضبوط خلال ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ هو ليس مؤشراً سلبياً ولكن من الممكن أن يكون مؤشراً إيجابياً أحياناً.

أمّا بالنسبة لارتفاع عدد الضبوط خلال العام الماضي (٢٠١٨) جاء نتيجة الحملة الكبيرة التي قامت بها الوزارة لقمع ظاهرة السرقات، ونتيجة تكثيف الجولات وزيادة عناصر الدعم لها يعطي نتيجة أكبر، مبيناً أنّه تم تشكيل لجان خلال العام الماضي وإشراك اللجان الفنية أيضاً بموضوع مراقبة الشبكات وتنظيم الضبوط بحق المخالفين.

وبالنسبة لأثر نقص العدادات على زيادة حجم السرقات والتعديات، بين المدير أنّ ذلك هو سبب ولكن غير مباشر، معتبراً أنّ الموضوع ليس سبباً مبرراً للمواطن حتى يلجأ إلى السرقة، معتبراً أن نقص العدادات يزيد من حالات الاستجرار غير المشروع والتعديات على الشبكة.